

# نظام تمويين الأقسام الداخلية... الجودة المفقودة

## نظام الصفة الإطار بنياية أسفي تعثر في منتصف الطريق وأثبت عدم جدواه



لم يتردد العديد من المهتمين بالشأن التربوي في التأكيد أن نظام تمويين الأقسام الداخلية للمؤسسات التعليمية، مازال سرا من أسرار تدبير الشأن التعليمي، ويحاط بكثير من الكتمان، في الوقت الذي يدعو بعض القابضين إلى جعل نظام الداخليات شائنا عما ينبغي أن يحظى بأهمية ضمن الملفات المطلوبة للقطاعات التعليمية، باعتباره جزءا من المدرسة العمومية. وبين اتهامات المهتمين بالشأن التربوي ومطالب بعض النقابيين، لا يجد العديد من التلاميذ، نزلاء الأقسام الداخلية، سوى التمسك على ما يتعرضون له من «إهانة نتيجة تردى التغذية بالأقسام الداخلية، والتي لا ترقى (التغذية) في بعض الأحيان إلى الوجبات التي تقدم للسجناء في المؤسسات السجنية»، يقول نور الدين الشكري، أحد نزلاء القسم الداخلي بثانوية باسفي.

ولم يخف حارس عام للدخول بالتعليم الثانوي التأهيلي باسفي، أن الأقسام الداخلية بالمدنية، كما هو الحال بنيايات أخرى، تعيش على إيقاع العديد من المشاكل المرتبطة، في جوهرها، بتدري وضعف التغذية المقدمة للنزلاء، فضلا عن غياب بنيايات صالحة وتجهيزات تصون الحد الأدنى من كرامة التلميذ.

### من الشساعة إلى الصفة

الإطار.. الفضل!!

وأشار المتحدث ذاته، إلى أن أنظمة تمويين الأقسام الداخلية بالتعليم الثانوي والإعدادي بالمواد الغذائية أنظمة فاشلة، وليس بمقدورها تحقيق الجودة المطلوبة، وأن الخلل لا يكمن في طبيعة الأنظمة، وإنما في غياب تصورات واضحة، وعدم تفعيل مفهوم الشراكة في تدبير هذا الملف.

ومن الأنظمة المتبعة في تدبير الأقسام الداخلية بالمؤسسات التعليمية، هناك نظام الشساعة، والذي بموجبه تمنح الأكاديميات اعتمادات مالية للشاسع، الذي يقوم بتسوية وضعية المزدوين، بناء على فواتير يعدها المقصد ويصادق عليها المدير، باعتبار الأخير أمرا بالصرف والاستئصال، في حين أن المقصد يتحمل مسؤولية توفير شرط الجودة في

التعليمية بالمواد الغذائية... عضو نقابي، أكد لـ «الصباح» أن تفعيل نظام الصفة الإطار على مستوى نياية أسفي، كشف العديد من الاختلالات منها، اختيار الثمن الأرخص للمواد الغذائية، على حساب الجودة، فضلا عن إمكانية أن ترسو الصفة على مزود يعبد عن الإقليم، وبالتالي تصعب مأمورية تغيير بعض المواد الغذائية التي لا تتوفر فيها مواصفات الجودة.

الأكثر من ذلك، فإحد الشاشعين أكد أن العديد من المؤسسات لم تتوصل بوثيقة الصفة الإطار، إلاخلال أبريل الماضي، علما أنه تم إجراء الصفة خلال بداية السنة المالية، وبالتالي للعديد من المديرين كانوا يتعاملون مع المزود على أساس الصفة الإطار، وهم لا يعرفون بالمره مضمون هذه الصفة، ولا ما تتضمنه. الأمر الخطير،

### اقتراحات في حاجة إلى آجراة

الاختلالات التي يعيشها نظام الأقسام الداخلية بمؤسسات التعليم الثانوي والإعدادي، ما هي إلا صورة لواقع تعليمي مازوم حد التخمة، ونموذج لحالات إفلات وفقدان المنظومة التعليمية ليوصلتها.

وما ضعف التغذية المقدمة للنزلاء، إلا جزء يسير من هذا النظام، الذي يتجوز التغذية إلى التلاعب في عدد النزلاء الذين يغادرون المؤسسات التعليمية أيام العطل، دون الإشارة إليهم في التقارير اليومية، وعدم التصريح بالنزلاء غير المنتهين أو التلاميذ «المتمنين» (الذين يستفيدون من نصف المنحة).

تجاوز هذا الوضع، برأي أكثر من مصدر، يتطلب توفير العديد من الشروط منها احترام الجودة المطلوبة، واحترام لحق التلميذ في الحياة، واحترام الأعمال القانونية في تسوية وضعية مزودي المؤسسات التعليمية، والبحث عن صيغ لجعل المزود قريبا من المؤسسات التعليمية التي يزورها، وتكثيف زيارات

### تلاميذ الداخليات وقصة

#### العيش الكريم

الصورة قائمة وسوداوية، تلك التي نقلها العديد من التلاميذ نزلاء الأقسام الداخلية، ممن استق «الصباح» آراءهم، إذ أجمعوا على أن المواد الغذائية المقدمة لهم، يستحي المرء، في بعض الأحيان، من تقديمها لزملائه، على رأس كل موسم وادبية ومحاسباتية، على ما هو مرسوم دراسي، والتكثف عن تقارير لجن الفتش والمراقبة والإفحص لجلس التدبير... محمد العوال (أسفي)

مشاكل التغذية تؤرق بال المسؤولين والتلاميذ

يفسر نزيل بالمؤسسة ذاتها قرار مفاديرة المؤسسة وتوقفهم عن الدراسة إلى حين تسوية مشكلهم.

عضو مجلس تدبير المؤسسة ذاتها، يؤكد لـ «الصباح» أن القرار الذي اتخذته نزلاء القسم الداخلي، يبقى، على كل حال، مبررا وحقا مشروعا، كما أنه جاء في فترة إجراء فروض المراقبة المستمرة، وهو ما دفع مجلس التدبير إلى اتخاذ قرار توقيف

الداخلية، الأمر لا يحتاج إلى إثبات، فمجلس تدبير ثانوية القدس التأهيلية بنياية أسفي، اضطر إلى توقف الدراسة لمدة أربعة أيام، لاستنفاد المواد الغذائية بالقسم الداخلي، وهو الأمر الذي جعل العديد من نزلاء القسم نفسه، يغادرون إلى مبررا وحقا مشروعا، كما أنه جاء في فترة إجراء فروض المراقبة المستمرة، وهو ما دفع مجلس التدبير إلى اتخاذ قرار توقيف

# تغذية هزيلة وتجهيزات متآكلة ببعض داخليات الحسيمة

نموذج يحتذى، خدمة للناشئة القروية على الخصوص، وكانت الأكاديمية الجهوية والنيابة الإقليمية تحت، خلال المنقبات الإقليمية مع المنتخبين والبرلمانيين وعامل الإقليم، على إخراج مشروع اجتماعي تربوي يهدف إلى خلق إعدادية وداخلية لكل جماعة من جماعات الإقليم، إذ لا يمثل الحالي للمؤسسات الداخلية ولا عدد المستفيدين منها، إلا نسبة قليلة بالمقارنة مع الإمكانات وحجم التلاميذ بالتعليم الإعدادي والتأهيلي، ففي إقليم الجديدة الذي يضم 52 جماعة، منها خمس بلديات، لا توجد إلا 19 مؤسسة داخلية، 11 منها بالتعليم الإعدادي التأهيلي و9 بالتعليم الثانوي التأهيلي، في حين نجد عنده المستفيدين لا يتجاوز 1693 بالإعدادي و1245 بالتانوي بمن فيهم الإناث.

وتحتاج المؤسسات الإوائية الداخلية بإقليم الجديدة إلى مجهود جبار لإعادة الاعتبار إليها وإعادة هيكلتها، إذ أكد مصدر قريب من الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة نكالة عبيدة، أن هذه الأخيرة خصصت 12 مليون درهم من أجل إصلاح وترميم 10 داخليات وخصصت 10 ملايين درهم لإعادة تجهيز ما يقارب 80 في المائة من هذه الداخليات، مضيفا أن الأكاديمية قطعت على نفسها وعدا بإصلاح خمس مؤسسات داخلية كل سنة، بالإضافة إلى أنها تعزز، من خلال برنامج المخطط الاستعجالي، العمل على توسيع البوابة الإوائية ليضمن التلاميذ المعوزين والبعيدون من المؤسسات التعليمية، خاصة بالعالم القروي، وتوفير النقل لهم ليستفيدوا من نصف منحة على الأقل.

من جهة أخرى يشكو النزلاء ضعف المنحة المخصصة للإطعام والتي لا تتجاوز 700 درهم لكل تلميذ خلال ثلاثة أشهر، والتي يتم تجاوز هزالتها بحسب احتياج أيام العطل الأسبوعية والعطل المدرسية وأيام التوقفات العارضة، ما يضيف قبحها، وأشار المصدر ذاته إلى أن 33 في المائة من ميزانية الاستغلال الخاصة بالأكاديمية توجه إلى منح ومصاريف تجهيز وإعادة تجهيز المؤسسات الداخلية.

أحمد ذو الرشد (الجديدة)

بالإضافة إلى مرق الخضّر وأجودى العجائن، ما يوفر، حسب المصدر نفسه، جميع المواد الغذائية الضرورية، ولقائطات بؤس ملحوظ يستشفه رائح تلك المباتي منذ المادي الناتج عن هذا البلغ يتم تعويضه خلال أيام العطل عندما تعود التلميذات إلى أسرهن.

وتؤكد إحدى التلميذات بالداخليات ذاتها أن معظم تجهيزات الأخيرة لا يتماشى وربة التلميذة في الحصول على الراحة بالنسبة إلى الأسرة المتهاكة والأغطية، إضافة إلى الحالة المزرية للمرافق والصحية وغياب الأنوية، وكذا مستلزمات الطبخ كالصحون والكؤوس والمعالق ومختلف آواني الأكل، مطالبة بضرورة تغييرها بأخرى تستجيب لمعايير الجودة.

وتكر مصدر مطلع أن النظافة ما زالت تعد مشكلا حقيقيا بالداخلية، تؤرق المسؤولين عنها خاصة في الحقبات التي تستعمل للأكل والمطالعة، في غياب قاعة خاصة بالأخيرة والقسم الداخلي، ما يفوت الراحة التلميذات فرص مراجعة دروسهن في ظروف مريحة. وأضاف المصدر أن المراهض تتعدت منها روائح كريهة لا تستحمله النزليات طيلة مدة إقامتهن بهذا القسم. ومما يزيد في بؤس الداخلية، حسب المصدر نفسه، الفراغ القاتل الذي يعنسه بسبب غياب الأندية الترفيهية والترفيهية التي من شأنها توفير الراحة والتحرر من الروتين اليومي للتلميذات. وأكدت بعض المصادر أن هناك ضرورة باتت ملحة لصيانة بعض الإصواب والنوافذ ومفاتيح الإنارة وناييب صرف المياه، مضيفة أن سقف البناية وجدانها متهاكة، وأن الواد الحار يشهد، من حين لآخر، اختناقا.

جمال الفيكيكي (الحسيمة)

للوضعية المؤلمة التي تجسدها بنايات معظمها، دون أن تواكبها صيانة أو إصلاح حقيقي، ما ترتب عن إهمالها بؤس ملحوظ يستشفه رائح تلك المباتي منذ اللحظة الأولى لظا قدها باب مؤسسة تعليمية ما. وكانت عدة لجن للمراقبة والفتش حلت ببعض داخليات الحسيمة، غير أنها، وحسب مصادر مطلعة، لم تتدخل بشكل إيجابي بهدف إعادة الاعتبار إلى هذا المرفق الاجتماعي.

في هذا السياق، أكد مصدر مطلع أن القسم الداخلي للثانوية الإعدادية الجديدة بمدينة الحسيمة يعاني الإكتظاظ الذي يصل إلى حد لا يطاق، مشيرا إلى أن ما تحويه الداخلية من نزيلات فاق طاقتها الاستيعابية التي تبلغ حوالي 240، في حين أن عدد القائطات بها وصل 330 نزيلية، أغلبهن من الجماعات القروية للمنطقة، الشيء الذي سجل معه مصدر مطلع احتفاظا بات يخيم على مراقده، والذي يلعب الدم الاحتجاج دورا مهما فيه برغم عدم المنتهقات به، في إطارعملية تشجيع المدرس.

وإذ مصدر من الداخلية نفسها أن المنحة التي تحصلها وزارة التربية الوطنية غير كافية لتغطية تكاليف وجبات التلميذة لمدة ثلاثة أشهر، وبالأحرى تدبير موسم دراسي كامله، مشيرا إلى أن المعدل اليومي للتلميذة بالداخلية ذاتها يتعدى 10 دراهم، وأن مقتصد الداخلية يجد نفسه ملزما بمراعاة برنامج غذائي أسبوعي يراعى فيه توفير القهوة والحليب والمربي والأزيت في وجبة الفطور، وفي حين يقدم في وجبة الغداء كمادة أساسية إما لحم الدجاج أو السمك أو لحم البقر أوالقطاني بالإضافة إلى الفواكه، أما العشاء فيلزمه توفير البيض واللبن والجبن والكفتة،

يشترك العديد من التلاميذ ببعض الداخليات بإقليم الحسيمة من حالة الأسرة والأفرشة المتلاشية، وقلة الخزنات، ما يخلق مشاكل للتلاميذ لوضع ملابسهم، ويطالب نزلاء الأقسام الداخلية بإقليم الحسيمة، المسؤولين بالعمل على تحسين الوجبات الغذائية المقدمة إليهم، والزيادة في عدد الأعوان المكلفين بالناظفة، في الوقت الذي يتساءل فيه أحد الإباء عن سر تخصيص الوزارة الوصية 700 درهم للتلميذ الواحد خلال مدة ثلاثة أشهر، وتساءل: «حل يمكن منح القاطن وجبات متكاملة وموازنة لقطع بجوالي سبعة دراهم في اليوم، ومقارنتها مع مرتزعة الأسعارة».

وطالب أباء وأولياء التلاميذ بالتعليم بـ «العمل على ارتقي من المنحة المخصصة للتلميذ الواحد وجعلها تستجيب لمطالبات اليوم ورفعها على الأقل إلى خمسين درهما في اليوم الواحد، ويؤكد قاطنو الأقسام الداخلية بالحسيمة بتغيير الوضعية الراهنة، وتحقيق مطالب تغذية متوازنة وصحية، وتوفير المرافق الصحية للاستحمام، خصوصا في فصل الشتاء، وإصلاح جميع قنوات الصرف الصحي المهترئة، وتجهيز المراقد.

ويضيف هؤلاء أن هذه الأقسام تحتاج في عدة مشاكل، باتت تؤرق وتشغل بال التلاميذ وأولياءهم، دون أن يضع المسؤولون المركزيون حدا لها. ويبدو أن واقع الداخليات بالحسيمة يتخذ اتجاهات مخالفا للتعليمات والمرايمس الوزارية، الأمر الذي تشهد عليه أعمال الداخليات بمجموعة من المؤسسات التعليمية. وتؤكد المعطيات والتجربة أن حالة معظم الداخليات بالإقليم لا تبعت على الارتياح نظرا

# الداخليات والأمل في المستقبل

كبدية، ويبقى أن المصالح الاقتصادية مثار الكثير من المشاكل والخروقات والتجاوزات، وهي بسبب ذلك، في أمس الحاجة إلى الضبط والتقويم.

ثم إذا كان مدير المؤسسة هو الأمر بالصرف بحكم القانون، فلماذا يتم توقيع الشيك من طرف المقصد وحده وتحت مسؤوليته؟ ألا يمكن أن يعتبر ذلك تمصلا للمدير من تبعات التوقيع رغم مسؤوليته الإدارية؟ إنها مفارقة طرح أكثر من علامة استفهام، ولا يمكن تجاوزها إلا بضرورة الأخذ بتأنيته التوقيع على الشيك كما هو معمول به في مختلف المؤسسات والتنظيمات؟

ينبغي الحرص على ضبط المستفيدين من التلاميذ والتلميذات بناء على نظام داخلي يشرف على تنفيذه وتطبيق بنوده حارس عام للقسم الداخلي وإلى جانبه معيد، ومعلمين للحراسة الليلية، وتحديد قاعات بالمؤسسة خاصة بالداخليات من التلاميذ لقضاء فترة المداومة بين الحصص الدراسية بدل الخروج إلى الشارع وما يمكن أن يترتب عنه من عواقب وتبعات.

ضرورة جعل الداخليات فضاء متعا ومضيفا عبر التنشيط الثقافي والتربوي والرياضي والترفيهي لفائدة النزلاء من التلاميذ، بالانفتاح على إكباتها المحيط المتعددة والتنوع، حتى يكون مناسبة للأنشطة والتكوين واكتشاف المواهب وصقلها، ويجعل التلاميذ أكثر ارتباطا بمؤسستهم وخضوعا لضوابطها.

x (باحث في التربية) dafatir@gmail.com

سيحل المشكل رغم ما يتخبط فيه القطاع الخاص من مشاكل، لذا لا يتم تفويض صلاحية التعاقد المباشر مع المستخدمين إلى المسؤولين الأكاديميات حسب دفتر تعاملات واضح والشروط والالتزامات تخفيفا للعبء المالي الذي سيهدب سدى إلى الشركات الوسيطة؟

كما تعرف الوزارة خصصا ملحوظا في أطر مسيري الأقسام الداخلية، فهناك العديد من المؤسسات بدون مسيرين (مقتصد، مومن...) رغم فتح المجال أمام ملحقى الاقتصاد والإدارة للتوقيع على الجانب المهم، وإلى جانب ذلك، يقوم مفتشو المصالح الاقتصادية بمهمة تسير هذه المصالح رغم وجود المادة 42 من المرسوم رقم 2.02.854 بتاريخ 10 فبراير 2003 التي لا تسمح للمفتشين، بعد هذه السنة، من تسير المصالح الاقتصادية، ومع ذلك، يتم تعيينهم، بل السماح لهم بالمشاركة في الحركة الاقتصادية ضدا على كل القوانين المنظمة.

وإذا كان البرنامج الاستعجالي قد استحضر أهمية الإيواء في الحد من الهذر المدرسي، فعمل على الرفع من القدرات الاستيعابية للإيواء، برصد ميزانية لبناء 80 داخلية، 10 مدارس جماعية، وتعهدهم إلى جانب ذلك برغم اعتمادات مع القطاع الخاص في ظل المخطط الاستعجالي، ومن نتائج هذا التقصير في الموارد البشرية، إضافة إلى عدم جدوى وفعالية الكثير من الأيواء، أن الداخليات بمعظم المؤسسات التعليمية تعرف تدهورا في أوضاعها، وروادة في خدماتها، وسوءا في نمط تغذيتها مما يعكس سلبا على أوضاع التلاميذ وحالتهم النفسية والصحية. فهل تقوية هذه الخدمات من قطاع التعليم إلى شركات خاصة



المكي ناشيد x

إنها الحملة نفسها من الإغلاقات التي أتت في طريقها على مراكز تكوين المعلمين، فشلت القسم الداخلي بها، وأوصدت أبوابها بصفة نهائية أمام الطلبة المعلمين بدون سبب يذكر، ولا مبرر يفتق، وتركته ملعبا فسحيا فقط للجردان، وقد جعل هذا القرار غير الحكيم الطلبة المعلمين يواجهون صعوبات كبيرة كانوا من قبل في غنى عنها: تتمثل في تعقد ظروف العيش، ونقل مشاكل الاستقرار وتكاليف الإنفاق اليومي، الشيء الذي كان له أكبر الأثر على ضعف التكوين وتراجع مستواه خصوصا لدى الطلبة الذين يعيشون بعيدا عن أسرهم وذويهم.

أما عن قيمة المنح وتوزيعها على مستفيدين من التلاميذ، ولو على قتلهم، فإن قرارا مشتركيا بين وزير التربية الوطنية ووزير المالية تم توقيعه بتاريخ 6 ماي 2005، قد حدد في المادة 1، أوصناف ومقايير المنح الدراسية الخولية كل ثلاثة أشهر لتابعة الدراسة بالمدرسة الابتدائية والثانوية في 700 درهم عن كل تلميذ داخلي، وفي 350 درهما عن كل تلميذ نصف داخلي، وهي المنحة التي لم تكن تتعدى 528 درهما للوردة، أي بما يعادل 6 دراهم لليوم الواحد تقطع منها آنذاك واجبات التغذية والغاز والنظافة وأجور أعوان القسم الداخلي، ويرفع قيمة المنحة إلى 700 درهم، تم تحميل أجور لخدمية الدولة، وهي مبادرة أولى من نوعها لفائدة المنوحين، بعد أن ارتفعت قيمة المنحة إلى ما يعادل 7,7 دراهم لليوم الواحد، ومع ذلك تبقى دون الحد المطلوب لمستوى العيش اليومي قياسا إلى ما عرفته، وتعرفه المواد الغذائية من ارتفاع مضطرب، وإلى جانب ذلك، تعاني مختلف الداخليات اليوم بسبب

بحكم التوزيع الجغرافي للسكان، وعوامل التفاوت الاقتصادي بين أسر مختلف فئات المجتمع المغربي، فإن توسيع شبكة القسم الداخلي بالمؤسسات التعليمية، يمكن بل يلعب دورا محوريا في الحد من أسباب الهذر المدرسي، بل الأكثر من ذلك فإنه إذا ما طبق حسب النظام الداخلي الذي كان متبعا إلى حدود بداية الثمانينات من القرن الماضي، فسيتميل بالتدريج، على تحسين الجودة التربوية، ورفع المردودية التعليمية المطلوبة، فهل تولي السياسة التعليمية بالمغرب للقسم الداخلي الصفة التعليمية ما يستحق من تقدير واهتمام سواء على مستوى التجهيز أو التدبير أو التسيير أو التنظي؟ أم أن أوضاعه الراهنة تنبئ بالكثير مما ينبغي استجلازه والوقوف عليه؟

لقد تم الإجهاد على العديد من الداخليات بإيعاز من سياسة التقويم الهيكلي المشروطة بداية من سنة 1983، وكل داخلية أغلقت لا يتم تعويضها من جديد تحت نريعة ترشيد النفقات ولو على حساب مصلحة التلاميذ من الطبقات الفقيرة من أبناء البادية والوسط القروي، ويكيدون على الداخليات، فقد تنفقت عقيرة نهائنة الوزارة بعد ذلك على إحداث إعداديات بالوسط القروي عملا على تقريب المدرسة من روادها من التلاميذ، إلا أنه سرعان ما خيبت معطيات الواقع وإكراهاته، أمهم في أن تؤدي نجاعة هذه المبادرة غير المدرسية، إلى تشجيع الإقبال على التدريس بالمستوى الإعدادي والتأهيلي، ويذكر يتأكد بالمومس، أن تشجيع التدريس بالوسط القروي يتوقف بالضرورة على ما يمكن توفيره من إمكانات الإقامة والإيواء بقسم داخلي يستوفي مختلف شروط العيش الكريم.